

## مؤشر مدركات الفساد 2021:

### الوصف التفصيلي للمصادر

جرت الاستعانة بـ 13 مصدراً لإعداد مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 وهي:

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2020.
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام 2022.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لسنة 2021.
5. تقرير فريدم هاوس (Freedom House) عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2021.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت (Global Insight) لسنة 2020.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية عام 2021.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية لسنة 2021.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2021.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات لسنة 2020.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون لسنة 2020.
13. مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem v.11) لسنة 2021.

## 1. تقييم السياسات القُطرية للبنك الأفريقي للتنمية وتقييم المؤسسات لسنة 2020.

الرمز: AFDB

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: تقييم الخبراء

مصدر البيانات: البنك الأفريقي للتنمية

البنك الأفريقي للتنمية هو بنك إنمائي إقليمي متعدد الأطراف، يُعنى بتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في بلدان القارة الأفريقية.

وتتدرج معدلات الحوكمة للبنك الأفريقي للتنمية لعام 2018، كجزء من السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات، التي تُقيّم جودة الإطار المؤسسي للبلدان من حيث الكفاءة، في إطار تعزيز استخدام المساعدة الإنمائية. ويسعى التقييم الحالي للبنك الأفريقي للتنمية الى تحقيق الحد الأقصى من الاتساق والانسجام بين جميع البلدان الأعضاء التي خضعت للاستطلاع في المنطقة. إضافة الى ذلك، ومن أجل الامتثال لإعلان باريس وروما بشأن فعالية المساعدات وتنسيقها واتساقها، غيّر البنك الاستطلاع والإرشادات كي يتماشى التقييم مع إرشادات البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، وهو ما يعزز المقارنة فيما بين النظم والتعاقد بينها.

وتتولى مجموعة من الخبراء القُطريين في الاقتصاد من أصحاب الخبرة العريقة في تحليل السياسات، القيام بعملية تقييم السياسات القُطرية والمؤسسية. كما أن معرفة هؤلاء الخبراء تُستكمل من الجهات المحلية التي تقدم إسهاماتها الكمية والنوعية. وأيضاً تُستخدم النقاشات بين النظراء لرصد جودة النتائج.

**الأسئلة المتعلقة بالفساد:**

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.

"يُقيّم هذا المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين أمام ناخبينهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، إزاء استخدام الأموال وتبعات أفعالهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين حول استخدام الموارد والقرارات الإدارية والنتائج التي تحققت. ويتم تعزيز هذين المستويين من المساءلة من خلال الشفافية في صنع القرار ومؤسسات التدقيق العام والوصول الى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب والتدقيق العام والتحقيق الصحفي. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية والفرعية على النحو المناسب."

ويقع تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:

(أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على قاعدة أدائهم.

(ب) قدرة المجتمع المدني على الوصول الى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة.

(ج) الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للتقييم الكلي، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

يمكن الاطلاع على الاستبيان في الرابط هنا:

<https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia2018-questionnaire-en.pdf>

وثمة مزيد من المعلومات حول المنهجية متوفر على الموقع:

<https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia-methodology-en.pdf>.

## الدرجات

يتراوح نطاق الدرجات من 1 (ضعيف جداً) الى 6 (قوي جداً).

## البلدان الخاضعة للتقييم

37 بلداً من القارة الأفريقية.

تُقيّم البلدان وفقاً لأدائها خلال سنة التقييم استناداً الى المعايير الواردة في كتيب صياغة التقييم والذي يجري تحديثه سنوياً. ويتم التقييم على ثلاثة مراحل تتضمن: (أ) تقييم البلدان من قبل الفرق القطرية، (ب) مراجعة جميع الدرجات من قبل خبراء القطاع المعني، (ج) تبني التقييمات النهائية في إطار نقاشات مفتوحة بين فرق العمل القطرية والأشخاص الذين يقومون بالمراجعة.

## البيانات المتاحة

تُنشر مجموعة البيانات الواردة في التقييم سنوياً منذ عام 2004. وجرى تجميع تقييم الحوكمة لعام 2020 ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونشرت في نيسان/أبريل 2021.

البيانات متوفرة للجمهور في الرابط التالي:

<https://cpia.afdb.org/?page=data&subpage=database>

## 2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) لسنة 2020

الرمز: (SGI) BF

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: الجمع بين البيانات الكمية وتقييمات الخبراء النوعية.

مزود البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست مؤسسة Bertelsmann Stiftung عام 1977 كمؤسسة خاصة. وبصفتها مركزاً للأبحاث، تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية وإرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة وغير حزبية. وهي تصمم وتطلق وتدير مشاريعها الخاصة.

وتعاین مؤشرات الحوكمة المستدامة مستوى الحوكمة وبلورة السياسات في جمع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفي الاتحاد الأوروبي لتقييم حاجة كل بلد للإصلاحات وقدرتها على تطبيقها.

وتُحتسب المؤشرات من خلال بيانات كمية من المنظمات الدولية، ثم يتم إثراؤها بتقييمات نوعية من خبراء فُطرين بارزين. ولتقييم كل بلد، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة خلال كل دراسة استقصائية حول مؤشرات الحوكمة المستدامة.

للمزيد من المعلومات حول المنهجية، انظر:

<https://www.sgi-network.org/2020/Methodology>.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

منع الفساد

"السؤال د 4-4: إلى أي مدى يُمنع أصحاب الوظائف العمومية من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية؟"

يتناول هذا السؤال أسلوب البلد والمجتمع في منع الموظفين العموميين والسياسيين من قبول الرشاوى من خلال تطبيق آليات تضمن نزاهة الموظفين العموميين: مراقبة نفقات الدولة وتنظيم تمويل الأحزاب ونفاذ المواطن ووسائل الإعلام الى المعلومات ومساءلة الموظفين العموميين (إعلانات الأصول وقواعد تضارب المصالح ومدونات السلوك)، ووضع نظم شفافة للمشتريات العمومية، والملاحقة القضائية الفعلية للفساد.

## الدرجات:

تُعطى الدرجات من:

- النقطة الأدنى 1، حيث "بإمكان الموظفين العموميين استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، كما يحلو لهم، دون الخشية من التبعات القانونية أو تشويه السمعة."
- إلى النقطة الأعلى 10، حيث "تمنع الآليات القانونية والسياسية وآليات النزاهة في الوظيفة العمومية بشكل فاعل الموظفين العموميين من سوء استغلال مناصبهم."

ويمكن الاطلاع على الاستطلاع في الرابط التالي:

: <http://www.sgi-network.org/2018/Questionnaire>

## البلدان الخاضعة للتقييم:

41 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولتقييم كل بلد، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة من خلال استطلاع يُجرى حول مؤشرات الحوكمة المستدامة. ويقوم 8 منسقين بدعم عمل الخبراء على الاستبيان. ويتولى المجلس الاستشاري لمؤشرات الحوكمة المستدامة مناقشة النتائج والموافقة عليها. ويعرض كتاب قواعد مؤشرات الحوكمة المستدامة، الذي يحتوي على تفاصيل الاستطلاع، شرحاً واضحاً لكل سؤال حتى يفهم كل الخبراء الأسئلة على النحو ذاته.

([https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020\\_Codebook.pdf](https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020_Codebook.pdf)).

ويتم تجميع البيانات النوعية بشكل مركّز من قبل فريق العمل المعني بمشروع مؤشرات الحوكمة المستدامة من إحصاءات رسمية ومنشورة للجمهور (أساساً من مصادر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

وتجري عملية التقييم التي تقوم بها شبكة خبراء المشروع وفقاً لست مراحل من مراجعة النظراء في إطار موجز. والهدف من هذه العملية هو ضمان صلاحية تقييمات الخبراء وموثوقيته.

## المعلومات المتاحة

نُشرت أول مرة عام 2009، وأصبحت الآن تنشر سنوياً. تُقيّم آخر نسخة من مؤشرات الحوكمة المستدامة، الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وانتهاءً في 2019.

بيانات مؤشرات الحوكمة المستدامة لعام 2020 متاحة للجمهور في الرابط التالي:

[https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020\\_Scores.xlsx](https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020_Scores.xlsx).

### 3. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) 2022

الرمز: (TI) BF

سنة النشر: سيتم النشر عام 2020

نوع التقييم: استطلاع نوعي لآراء الخبراء

مزود البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست منظمة Bertelsmann Stiftung عام 1977 كمؤسسة خاصة. وبصفتها مركزاً للأبحاث، تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية وعلى إرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة غير حزبية. وهي تصمم وتطلق وتدير مشاريعها الخاصة.

يوفر مؤشر التحول الإطار لتبادل أفضل الممارسات ما بين القائمين على الإصلاح. وبموجب هذا الإطار، ينشر مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان، تصنيفين هما: مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة، ويستند كلاهما إلى تقييم معمق لـ 137 بلداً. وترتكز الدرجات إلى التقارير القطرية المفصلة والتي تُقيم 52 سؤالاً مُقسمة إلى 17 معياراً.

ويتولى خبيران إجراء التقييم لكل بلد. وتنقسم تقييمات البلدان إلى قسمين: التقييم الكتابي لحالة التحول وأداء الإدارة في بلد ما (التقرير القطري) والتقييم العددي لحالة التحول وأداء الإدارة (تقييمات البلد). ويقوم الخبير القطري بمنح الدرجات، التي يقوم خبير قطري آخر بمراجعتها دون الكشف عن هوية الخبير الأول، حيث يقدم تقييماً مستقلاً ثانياً عن البلد. ويتم التحقق من هذه الدرجات التي منحها الخبيران، وتعرض للنقاش على المنسقين الإقليميين لضمان مقارنتها فيما بين الأقاليم وفي نفس الإقليم. بالإضافة إلى ذلك، أدرج مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان طبقة إضافية من التحقق من أن الدرجات الممنوحة تتماشى مع البيانات الكمية لكل بلد.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

"السؤال 3.3: إلى أي مدى يتعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساءوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو للعقاب؟"

يتراوح نطاق التقييم من:

- أدنى درجة 1 حيث "الموظفون العموميون الذين ينتهكون القانون ويمارسون الفساد، يمكنهم القيام بذلك دون أدنى خوف من التبعات القانونية أو تشويه السمعة."
- إلى أعلى درجة 10 حيث "أن الحكومة ناجحة في احتواء الفساد، وكل آليات النزاهة قائمة وفعالة."

## الدرجات:

تُحدد الدرجات على مقياس يتراوح بين 1 إلى 10 درجات، حيث أن النقطة 1 تمثل أدنى مستويات الفساد في حين تمثل النقطة 10 أعلاها.

ودرجة كل بلد تمثل المعدل للسؤالين. ويمكن الاطلاع على كتاب قواعد مؤشر Bertelsmann Stiftung للتحويلات في الطبعة السابقة في الرابط التالي:

[https://www.bti-project.org/content/en/downloads/codebooks/BTI\\_2020\\_Codebook.pdf](https://www.bti-project.org/content/en/downloads/codebooks/BTI_2020_Codebook.pdf).

يستند مؤشر منظمة برتلسمان على استطلاع نوعي لآراء الخبراء، حيث تُحوّل فيه التقييمات المكتوبة إلى معدلات رقمية وتخضع للمعاينة وفقاً لعملية مراجعة على عدة مراحل حتى تتسنى إمكانية المقارنة في المنطقة ذاتها وبين المناطق. ولعملية التقييم مكون كمي وآخر نوعي، ويتولى الإشراف على كل مكون خبيران قُطريان. وكقاعدة من قواعد التقييم، يشارك في عملية التقييم خبير أجنبي وآخر محلي. وهذا يضمن الأخذ بالاعتبار وجهة نظر الداخل والخارج في سياق عملية التقييم ويساهم في مواجهة التأثير الشخصي. ويساهم 248 خبيراً من المؤسسات البحثية الرائدة من جميع أنحاء العالم في إنتاج التقارير القُطرية.

ولضمان صحة وموثوقية وإمكانية مقارنة التقييم، تخضع كل درجة فردية لعملية مراجعة متعددة الخطوات من قبل الخبراء القُطريين والمنسقين الإقليميين ومجلس إدارة منظمة برتلسمان. ويقوم الخبراء بمراجعة الدرجات والردود لكل من المؤشرات الـ 49، حيث في البداية يقوم المنسقون الإقليميون بفحص المحتوى للتأكد من أنه كامل ومتسق.

وتخضع النقاط القُطرية لمرحلة المراجعة داخل الإقليم تتبعها المراجعة ما بين الأقاليم وتصنيف مجموع النقاط.

## البلدان الخاضعة للتقييم

137 بلداً وإقليماً.

## البيانات المتاحة

صدرت النسخة الأولى من مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان عام 2003، ومنذ ذلك الحين أصبح يصدر كل عامين. تم التكرم بتقديم البيانات بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد لعام 2021 من قبل برتلسمان شتيفتونغ قبل نشر تقرير مؤشر برتلسمان شتيفتونغ لعام 2022، الذي سيتم إطلاقه في النصف الأول من عام 2022. جمعت البيانات بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2021.

#### 4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست (Economist) للعام 2021

الرمز: EIU

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: تقييم المخاطر استناداً للمؤشرات النوعية والكمية.

مصدر البيانات: وحدة التحريات الاقتصادية

تأسست وحدة التحريات الاقتصادية عام 1946، بصفتها مركزاً للأبحاث تابعاً لصحيفة *The Economist*. ومنذ ذلك الحين، نما المركز ليصبح شركة استشارية وبحثية عالمية تعمل على نشر التحريات الاقتصادية لصالح صناع القرار في جميع أنحاء العالم. ويعمل فيها 650 من المحللين المساهمين بدوام كامل في أكثر من 200 بلد / إقليماً.

ويهدف تصنيف المخاطر للبلدان، إلى التحليل المعمق وفي الوقت المناسب للمخاطر المالية في أكثر من 140 بلداً.

وتعتمد وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست على فريق من الخبراء ومقره أساساً في لندن (وأيضاً في نيويورك وهونغ كونغ وبكين وشنغهاي) وتدعمه شبكة عالمية من المختصين في الشؤون القطرية. ويقوم كل محلل قطري بتغطية بلدين / إقليمين أو ثلاثة كحد أقصى. وتخضع التقارير الاقتصادية والسياسية الصادرة عن وحدة التحريات لعملية مراجعة دقيقة قبل نشرها.

#### الأسئلة المتعلقة بالفساد

تشمل الأسئلة الإرشادية المحددة ما يلي:

- هل توجد إجراءات واضحة ومساءلة تضبط عمليات تخصيص المال العام واستخدامه؟
- هل تسيء الوزارات / الموظفون العموميون التصرف في المال العام لتحقيق أغراض شخصية أو حزبية؟
- هل هناك أموال معينة لا تخضع للمساءلة؟
- هل يوجد سوء تصرف في الموارد العامة بشكل عام؟

- هل تتوفر خدمة مدنية مهنية أو أن الحكومة تقوم بشكل مباشر بتعيين أعداد كبيرة من المسؤولين؟
- هل توجد هيئة مستقلة تتولى مراقبة الحسابات المتعلقة بالتصرف في المال العام؟
- هل توجد سلطة قضائية مستقلة تملك صلاحية مقاضاة الوزراء والموظفين العموميين على خلفية سوء التصرف في الموارد؟
- هل جرت العادة أن تُدفع الرشاوى للحصول على العقود وتحقيق منافع خاصة؟

## الدرجات

يتم إعطاء الدرجات في شكل أعداد صحيحة على مقياس يتراوح بين 0 (معدل منخفض جداً للفساد) و 4 (معدل مرتفع جداً للفساد).

وتعتبر هذه الدرجة مقياساً عاماً مركباً للفساد يشمل تقييماً لجميع المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

## البلدان الخاضعة للتقييم

131 بلد / إقليم للعام 2021

## المعلومات المتاحة

تصدر وحدة التحريات الاقتصادية تصنيف المخاطر للبلدان منذ أوائل ثمانينات العقد الماضي. وتصدر المستجبات الموجزة شهرياً لـ 100 بلد وربع سنوية لبقية البلدان. ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات المتعلقة بمعدلات الخطر المتاحة منذ أيلول/سبتمبر 2021.

والبيانات متاحة للمشاركين في خدمة تصنيف المخاطر للبلدان المشتركة في وحدة التحريات الاقتصادية في الرابط: <http://www.eiu.com>

5. تقرير فريدوم هاوس (Freedom House) حول البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للعام 2021

الرمز: FH

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: تقييم نوعي لآراء الخبراء

مصدر البيانات: فريدوم هاوس (Freedom House)

تأسست المنظمة عام 1941، وهي منظمة رقابية مستقلة تعمل على تعزيز انتشار الحريات في جميع أنحاء العالم. وتدعم المنظمة التغيير الديمقراطي وترصد الحريات، وتدعو إلى إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ويقيس تقرير البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إرساء الديمقراطية في 29 بلداً ومنطقة إدارية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى وفي البلدان المستقلة حديثاً. ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في إرساء الديمقراطية والانتكاسات. ويركز كل تقرير على المجالات التالية: الحكم الديمقراطي الوطني والعملية الانتخابية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة والحكم الديمقراطي المحلي والإطار القضائي والاستقلالية والفساد.

وتصدر مسح البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عن موظفي Freedom House ومستشاريها. وكانت السلطات المختصة قد زكّت المستشارين من بين المختصين الإقليميين والقطريين. واستُخدمت مجموعة من المصادر عند تجميع بيانات التقرير التي تشمل مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى والصحف والمجلات المحلية وبيانات حكومية منتقاة.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من خبراء Freedom House معاينة مجموعة من الأسئلة الإرشادية، منها الأسئلة التالية:

- هل طبقت الحكومة مبادرات فعالة لمكافحة الفساد؟
- هل تتأى الدولة بنفسها عن التدخل المفرط في الاقتصاد الحر للبلاد؟
- هل تخلو الحكومة من الإجراءات البيروقراطية المفرطة من قبيل الضوابط المبالغ فيها وشروط التسجيل وآليات التحكم الأخرى التي تعزز فرص ظهور الفساد؟
- هل هناك قيود كبيرة على مشاركة المسؤولين الحكوميين في الحياة الاقتصادية؟
- هل هناك قوانين كافية تستوجب التصريح بالمكاسب المالية وتمنع تضارب المصالح؟
- هل تقوم الحكومة بالإعلان عن الوظائف والعقود؟
- هل تنفذ الدولة إجراءات تشريعية أو إدارية، خاصة منها الإجراءات التي لا تستهدف المنافسين السياسيين، لمنع فساد الموظفين الحكوميين والعموميين والتحقيق في حالات الفساد وملاحقة الفساد قضائياً.

- هل يتمتع المبلغون عن الفساد والناشطون في مكافحة الفساد والمحققون والصحفيون بحماية قانونية تجعلهم يبلغون عن حالات الرشوة والفساد بأريحية؟
- هل تحظى ادعاءات الفساد بتغطية مكثفة وواسعة النطاق في وسائل الإعلام؟
- هل يعبر الرأي العام عن الاستياء الشديد إزاء الفساد المستشري في الجهات الرسمية؟

## الدرجات

تتراوح الدرجات بين أدنى درجة وهي 1 (أدنى مستويات الفساد) إلى 7 (أعلى مستويات الفساد) وتشمل أنصاف وأرباع النقاط في الدرجات الوسطى (مثل 3.25). في عام 2020، عكس فريدم هاوس مقياس المؤشر وباتت البلدان الآن تعطي درجات على مقياس من 1 (أدنى مستوى للفساد) إلى 7 (أعلى مستوى للفساد). ولجعل الأرقام قابلة للمقارنة عند إدماجها في مؤشر مدركات الفساد، يتم تحويلها أولاً إلى المقياس القديم. ويتم فعل ذلك ببساطة بطرح درجة كل بلد من قيمة أساسية مقدارها 8.

وتعتبر هذه الدرجة مقياساً عاماً ومركباً للفساد يشمل تقييماً لكل المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

وأُسندت منظمة Freedom House لكل البلدان الـ 29 المشمولة بالتقرير معدلات رقمية وفقاً للأصناف السبعة الواردة أعلاه، وذلك بالتشاور مع القائمين على صياغة التقرير والمجلس المكون من مستشارين أكاديميين ومجموعة من الخبراء الإقليميين الذين يتولون مهام المراجعة. وتستند المعدلات إلى مقياس يتراوح بين 1 و7 نقاط، حيث تمثل النقطة 1 المستوى الأدنى والنقطة 7 المستوى الأعلى من التقدم الديمقراطي.

ويطرح القائمون على صياغة التقارير القطرية الفردية معدلات أولية وفقاً للأصناف السبعة المشمولة بالدراسة، مع الحرص على توفير الأدلة الجوهرية في حال اقتراح تغيير للدرجة. ثم ترسل كل مسودة تقرير لعدة خبراء مراجعة إقليميين يقومون بالتعليق على تغيير الدرجات وتقييم جودة تبرير ذلك في نص التقرير. وعلى مدار اجتماع يستغرق يومين، يناقش المجلس الاستشاري الأكاديمي لمنظمة Freedom House جميع الدرجات ويقيمها. وتتاح الفرصة لصائغي التقرير لمناقشة أية مراجعة للدرجات في حال اختلافها مع الأصل بأكثر من 0.50 نقطة.

يمكن العثور على المزيد من المعلومات في الرابط هنا:

<https://freedomhouse.org/reports/nations-transit/nations-transit-methodology>

البلدان الخاضعة للتقييم

جرى تصنيف 29 بلد / إقليم عام 2020.

## المعلومات المتاحة

يُنشر التقرير سنوياً منذ عام 2003.

ويمكن مراجعة أحدث نسخة منه على الموقع: [https://freedomhouse.org/sites/default/files/2021-04/NIT\\_2021\\_final\\_042321.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/2021-04/NIT_2021_final_042321.pdf).

يغطي التقرير البيانات الواردة بشأن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني/يناير الى كانون الأول/ديسمبر 2020.

تم التكرم بتقديم البيانات من قبل فريدم هاوس بصيغة xls، لكنها متوفرة للجمهور بصيغة pdf في الرابط التالي:

[https://freedomhouse.org/sites/default/files/2021-04/NIT\\_2021\\_final\\_042321.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/2021-04/NIT_2021_final_042321.pdf).

## 6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت (Global Insight) للعام 2020

الرمز: GI

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: تقييم الخبراء في مجال الأعمال التجارية

مصدر البيانات: الخدمة العالمية لتقييم المخاطر التابعة لمنظمة HIS Global Insight

تأسست غلوبال إنسايت سنة 1959، وهي شركة عالمية للمعلومات توظف أكثر من 5,100 شخص من أكثر من 30 بلداً في جميع أنحاء العالم. وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية تشمل تحليل الاقتصادات الكلية والمخاطر القطرية والقطاعات الفردية.

ويصدر مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية لشركة غلوبال إنسايت منذ العام 1999، ويقدم تحليلاً مبنياً على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من 200 بلد / إقليم. والعوامل الستة هي: سياسية واقتصادية وقانونية وضريبية ومتعلقة بالمخاطر الأمنية. وتستمد درجة مؤشر مدركات الفساد المتعلقة بمخاطر الفساد من مؤشرات المخاطر والأوضاع الاقتصادية لشركة غلوبال إنسايت.

يتولى أكثر من 100 مختص قطري من داخل الشركة إجراء التقييمات، مستنديين في ذلك إلى آراء خبراء وعملاء وأطراف أخرى من خارج الشركة ومن داخل البلاد. وتعكس الدرجات آراء خبراء الشركة إزاء عمق الأشكال القابلة للمقارنة بين البلدان / الأقاليم. وتُقيّم الدرجات النطاق الواسع للفساد، سواء دفع الرشاوى الصغيرة أو الفساد المنتشر على أعلى مستويات المنظومة السياسية، وتستند الدرجة المُسندة لكل بلد إلى التقييم النوعي للفساد في كل بلد / إقليم.

**الأسئلة المتعلقة بالفساد**

**يُطلب من الخبراء تقييم:**

خطر تعرض الأفراد / الشركات لخطر الرشوة أو غيرها من الممارسات الفاسدة الأخرى خلال القيام بالمعاملات التجارية، على غرار تأمين العقود الرئيسية، أو السماح بتوريد / تصدير منتج صغير أو المعاملات الورقية اليومية. ومن شأن ذلك تهديد قدرة الشركة على العمل في بلد ما، أو يعرضها لعقوبات قانونية أو تنظيمية أو تشويه للسمعة.

**الدرجات**

تتراوح الدرجات من أدنى نقطة 1.0 (أقصى درجات الفساد) الى 5.0 (أدنى درجات الفساد) ويتيح الحصول على أنصاف الدرجات في الدرجات الوسطى (مثلاً: 3.5).

### البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت الدرجات الى 205 بلدان / أقاليم.

يتم مراجعة وتقييم النتائج التي يقدمها محللون فُطريون من متخصصي المخاطر في شركة غلوبال إنسايت على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

### المعلومات المتاحة

أصبح نظام تصنيف المخاطر الفُطري متاحاً منذ العام 1999، ويتم الاحتفاظ به باستمرار.

تم الوصول إلى بيانات أي إتش إس غلوبال إنسايت عبر بوابة الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي، بالنظر إلى أن أي إتش إس غلوبال إنسايت توقف عن تقديم البيانات إلى الشفافية الدولية عام 2015. يمكن الاطلاع على البيانات المستخدمة لمؤشر مدركات الفساد في الرابط التالي:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downloadFile?fileName=WMO.xlsx>

وتتوفر البيانات التفصيلية لزبائن قسم التحريات الفُطرية التابع لشركة IHS في الرابط التالي:

<http://www.ihs.com/products/global-insight/country-analysis/>

### 7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021

الرمز: IMD

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين.

مصدر البيانات: المعهد الدولي للتنمية الإدارية - مركز القدرة التنافسية في العالم

يحتل المعهد الدولي للتنمية الإدارية أعلى المراتب بين المعاهد المختصة في الأعمال ويتحلى بالخبرة في مجال تنمية قدرات القادة العالميين عن طريق التعليم التنفيذي عالي التأثير. ويركز المعهد كلياً على التنمية التنفيذية الحقيقية، من خلال توفير خدمات بجودة سويسرية وبأفاق عالمية. كما يتمتع المعهد الدولي للتنمية الإدارية بنهج مرن وفعال حسب الطلب.

يحتل المعهد الدولي للتنمية الإدارية ([www.imd.org](http://www.imd.org)) المرتبة الأولى ضمن البرامج المفتوحة في العالم (وفقاً لصحيفة "الفائنانشال تايمز" 2008 - 2013).

يقيس الكتاب السنوي القدرة التنافسية في العالم، ويضع تصنيفاً للبلدان ويعاين أيضاً مدى تأثير المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على القدرة التنافسية للشركات. وتستند الدراسة الى 334 معياراً لرسم صورة متعددة الأوجه للقدرة التنافسية للبلدان، والتي يُعرّفها معهد التنمية الإدارية على أنها: "مجال من مجالات المعارف الاقتصادية، يقوم بتحليل الوقائع والسياسات التي تبلور قدرة بلد ما على تهيئة مناخ مستدام يساهم في استحداث القيم للمؤسسات الموجودة فيه وتعزيز الازدهار في صفوف مواطنيه."

ويشمل الكتاب السنوي عدداً كبيراً من البيانات المثبتة الى جانب استطلاع آراء كبار القادة في مجال الأعمال الذين يعكسون معاً شريحة متنوعة من أوساط الأعمال في البلاد. ويتواصل المعهد مع الشركات المحلية والأجنبية التي تعمل في اقتصادات معينة، ويستطلع آراء الأطراف الوطنية والأجنبية الموجودة في البلاد لإضفاء المنظور الدولي على المناخ المحلي. ففي عام 2020، استجاب أكثر من 6,000 مسؤول تنفيذي في مجال الأعمال. ويعمل مركز القدرة التنافسية بالتعاون مع 58 مؤسسة شريكة في أنحاء العالم لضمان صحة البيانات وجودها.

معلومات إضافية حول المنهجية، متوفرة للتحميل على الموقع :

<https://www.imd.org/globalassets/wcc/docs/release-2021/methodology-and-principles-wcc-2021.pdf>

## السؤال المتعلق بالفساد

طُرِح السؤال التالي على المشاركين في استطلاع الرأي:

"الرشوة والفساد: موجودان أم لا؟"

## الدرجات

تُمنح الردود وفقاً لمقياس يتراوح بين 1 و 6 نقاط والذي يحوّل فيما بعد الى مقياس يتراوح بين 0 و 10، حيث تمثل النقطة 0 أعلى مستويات الفساد المدركة والنقطة 10 أدناها.

## البلدان الخاضعة للتقييم

64 بلداً / إقليمياً في جميع أنحاء العام عام 2021.

## المعلومات المتاحة

يُنشر الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنوياً منذ عام 1989.

وَجري تجميع البيانات خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير الى نيسان/أبريل 2020.

البيانات متوفرة لزبائن المعهد الدولي للتنمية الإدارية المهتمين بالكتاب السنوي للتنافسية في شكل حزمة من الخدمات الإلكترونية:

<https://worldcompetitiveness.imd.org/>

## 8. الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2021

الرمز: PERC

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين.

مصدر البيانات: الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية.

تختص هذه الشركة الاستشارية للمخاطر السياسية والاقتصادية بالمعلومات الاستراتيجية للأعمال التجارية والتحالفات للشركات التي تعمل في دول شرق وجنوب شرق آسيا. ومن بين خدماتها، تصدر الشركة مجموعة متنوعة من التقارير المتعلقة بالمخاطر عن البلدان الآسيوية، حيث تركز بشكل أساسي على العناصر الاجتماعية والسياسية الجوهرية مثل: الفساد، وحقوق الملكية الفكرية، والمخاطر، وجودة العمل، ومواطن القوة والضعف الأخرى الموجودة في منظومة البلدان / الأقاليم الآسيوية كل على حدة.

وتنشر الشركة نشرات إخبارية مرة كل أسبوعين عن مختلف المسائل، وهي متاحة للمشاركين. وتُجمع البيانات وفقاً لاستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين من الأوساط المحلية والأجنبية في مجال الأعمال.

ويتم جمع الردود إما من خلال مقابلات مباشرة أو من خلال الردود على رسائل البريد الإلكتروني من المستهدفين المحددين الذين وقع عليهم الاختيار من بين مختلف الغرف التجارية الوطنية، والمؤتمرات وقوائم أسماء الأشخاص. وأسند لكل المشاركين في الاستطلاع درجات وتعليقات فقط للبلدان التي يقيمون فيها في الوقت الراهن. ويشمل المجيبون من كل بلد، مسؤولين تنفيذيين محليين من مواطني البلدان المعنية وأكاديميين ومسؤولين تنفيذيين أجانب.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

"ما هي الدرجة التي تمنحها لتفشي الفساد في البلد الذي تعمل فيه؟"

الدرجات

تتدرج الردود على السؤال في مقياس يتراوح بين 0 (لا وجود لهذه المشكلة)، 10 (مشكلة خطيرة).

البلدان الخاضعة للتقييم

خضع 16 بلداً / إقليمياً من آسيا والمحيط الهادئ، إضافة الى الولايات المتحدة لاستطلاع الرأي في آذار/مارس 2021.

وطُرحت نفس الأسئلة ومنهجية الاستطلاع في كل بلد خضع للتقييم. وتقوم النتائج على 1,710 إجابات فيها ما لا يقل عن 100 رد من كل بلد باستثناء كمبوديا (38 إجابة).

#### المعلومات المتاحة

أُطلق هذا الاستطلاع منذ أكثر من 20 عاماً، ويصدر بصفة سنوية.

وجرى تجميع البيانات لمؤشر مدركات الفساد عام 2020 ضمن استطلاع رأي أُجري في مارس 2021.

وهذه البيانات متوفرة للمشاركين في الرابط التالي:

<http://www.asiarisk.com/subscribe/ai/ai1040.pdf>

## 9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية للعام 2021

الرمز: PRS

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: تقييم المخاطر

مصدر البيانات: مؤسسة خدمات المخاطر السياسية

من مقرها في ضواحي سيراكوز بنيويورك، ركزت المجموعة منذ إنشائها عام 1979 باستمرار على تحليل المخاطر السياسية.

ومنذ عام 1980، تصدر المجموعة شهرياً الدليل العالمي لمخاطر البلدان درجات المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية للبلدان / الأقاليم التي تحظى بأهمية لدى الشركات الدولية. ويرصد الدليل حالياً 140 بلداً / إقليمياً. وتشكل درجات الدليل أساس نظام الإنذار المبكر للفرص والمخاطر حسب كل بلد.

ويجمع العاملون في الدليل، المعلومات السياسية ويحولونها الى نقاط المخاطر استناداً الى نسق تقييمي متسق. وتشكل تقييمات المخاطر السياسية وغيرها من المعلومات السياسية الأخرى أساس معدلات المخاطر في الدليل. وبالتالي يمكن للمستخدم النظر في المعلومات والبيانات لتقييم الدرجات وفقاً لتقييمهم الخاص، أو وفقاً لنظام آخر لإسناد درجات المخاطر.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

هذا الدليل هو لتقييم الفساد في المنظومة السياسية، حيث أن أكثر أشكال الفساد التي يواجهها رجال الأعمال بشكل مباشر هو الفساد المالي في شكل مطالب لمبالغ معينة ورشى مرتبطة برخص الاستيراد والتصدير أو مراقبة التبادلات أو التقييم الضريبي أو الحماية الأمنية أو القروض. ويقيس هذا الدليل في الغالب الفساد الحقيقي أو المحتمل الذي يظهر في شكل محسوبية أو محاباة أو تسهيل الحصول على وظيفة أو تبادل الخدمات أو التمويل السري للأحزاب أو العلاقات الوثيقة المشبوهة بين عالم السياسة والأعمال.

### الدرجات

تسند درجات الفساد على مقياس من 0 (احتمال مخاطر عالية) إلى 6 (احتمال أدنى للمخاطر) شهرياً. وأيضاً تُستخدم أنصاف النقاط في هذا المقياس. ثم يقع تصنيف الدرجات الشهرية باستخدام معدل بسيط للحصول على درجة واحدة تُسند للبلد.

## البلدان الخاضعة للتقييم

يُسند الدليل درجات لـ 140 بلداً شهرياً.

ولضمان الاتساق بين البلدان / الأقاليم على مر الزمن، يتولى محررو الدليل إسناد النقاط على أساس سلسلة من الأسئلة المجهزة مسبقاً لكل عنصر من عناصر المخاطر.

## المعلومات المتاحة

نشأ نموذج الدليل عام 1980 والبيانات تتاح بشكل شهري.

وتشكل بيانات مؤشر مدركات الفساد للعام 2020 تصنيفاً متمخضاً عن تقييمات تجرى كل ثلاثة أشهر خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2020 الى آب/أغسطس 2021.

وتُتاح البيانات لمستخدمي الدليل في الرابط التالي: [www.prsgroup.com](http://www.prsgroup.com)

## 10. تقييم سياسات ومؤسسات البلدان للعام 2020 الصادر عن البنك الدولي

الرمز: WB

سنة الإصدار: 2020

مصدر البيانات: البنك الدولي

تأسس البنك الدولي سنة 1944، ومقره في العاصمة الأميركية واشنطن. ويعمل في البنك أكثر من 10 آلاف موظف في أكثر من 100 مكتب في العالم. ويتكون البنك الدولي من مؤسستين إنمائيتين: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الى الحد من الفقر في البلدان الفقيرة ذات الدخل المتوسط والتي تحتاج الى قروض، بينما تركز مؤسسة التنمية الدولية على أفقر البلدان في العالم. وتقوم السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات بتصنيف جميع البلدان المشمولة في مؤسسة التنمية الدولية استناداً إلى مجموعة من 16 معياراً جُمعت في أربع كُتل: أ) الإدارة الاقتصادية ب) السياسة الهيكلية ج) سياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف د) إدارة القطاع العام والمؤسسات العمومية. وترتكز المعايير على تحقيق التوازن بين استيعاب تلك العوامل الحاسمة في تعزيز النمو والحد من الفقر مقابل تجنب العبء غير الضروري على عملية التقييم.

وتمثل الدرجات نتاج تقدير الموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. وأعد البنك الدولي إرشادات لمساعدة الموظفين على تقييم أداء البلدان من خلال تقديم تعريف لكل معيار ووصف مفصل لكل مستوى للتصنيف. ويتولى موظفو البنك الدولي تقييم الأداء الفعلي للبلدان بناء على المعايير ويُسندون لها درجة. وتعكس الدرجات مجموعة متنوعة من المؤشرات والملاحظات والآراء التي تركز إلى معرفة الموظفين في البلد المُكتسبة من البنك الدولي أو من خارجه، وإلى المؤشرات ذات الصلة المتاحة للعلن.

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.

"يقيم المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين، أمام ناخبيهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، حول استخدام الأموال وتبعات تصرفاتهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين عن استخدام الموارد واتخاذ القرارات

الإدارية والنتائج التي تم التوصل إليها. ويتم تعزيز هذين المستويين من المساءلة من خلال ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفي المؤسسات العمومية لمراقبة الحسابات، ومن خلال النفاذ الى المعلومات ذات الصلة في وقت مناسب، إضافة الى الخضوع للرقابة العامة والإعلامية. ومن شأن تعزيز مستويات المساءلة والشفافية تقويض الفساد أو سوء استخدام المناصب العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية ودون الوطنية بشكل مناسب.

ويتم تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:

(أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على أساس أدائهم.

(ب) قدرة المجتمع المدني على الوصول الى المعلومات فيما يتعلق بالشؤون العامة.

(ج) الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للتصنيف الكلي، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

يمكن مراجعة المزيد من المعلومات حول المنهجية على الموقع:

<http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/6/559351435159340828/cpia14-webFAQ14.pdf>

## الدرجات

يتراوح مقياس التصنيف بين 1 (مستوى ضعيف للشفافية) إلى 6 (مستوى عال للشفافية)، ويشمل أنصاف النقط في الدرجات الوسطى (مثلاً: 3.5). وتكون الدرجة مجموع الأبعاد الثلاثة للفساد في مختلف المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في البلد / الإقليم.

## البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت الدرجات لـ 73 بلداً في تقييم السياسة القُطرية والمؤسسات عام 2020. وتضمنت عملية إعداد التصنيفات مرحلتين:

(أ) مرحلة تحديد أسس المقارنة، حيث تُسند درجات لعينة صغيرة تمثيلية من البلدان ضمن عملية مكثفة تشمل كامل أقسام البنك. (ب) في المرحلة الثانية تُسند درجات للبلدان المتبقية باستخدام الدرجات المعيارية المستقاة

كدلائل إرشادية. ويشرف نائب رئيس قسم الخدمات القُطرية وسياسة العمليات في البنك الدولي على هذه العملية.

### المعلومات المتاحة

صدر أول تقييم للسياسة القُطرية والمؤسسات عام 2005 في شكله الحالي، وأصبح يصدر سنوياً. وعادة، تبدأ عملية إسناد الدرجات في الخريف وتنتهي في ربيع العام التالي. وتغطي الدرجات التي صدرت في آب/أغسطس 2020 أداء البلدان في العام 2020.

البيانات متوفرة للجمهور على الإنترنت في الرابط التالي:

<https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038988>

## 11. استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020

الرمز: WEF

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال

**مصدر البيانات:** المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة دولية مستقلة تعمل على تحسين الأوضاع في العالم من خلال إشراك قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والسياسية وقادة آخرين في المجتمع في بلورة البرامج العالمية والإقليمية والصناعية. تأسس المنتدى عام 1971 كمؤسسة غير ربحية مقرها في جنيف بسويسرا، ولا يرتبط المنتدى بمصالح حزبية أو سياسية أو قومية.

واستطلاع الرأي التنفيذي هو المسح السنوي الذي يجريه المنتدى الاقتصادي للمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وشهد الاستطلاع تطورات على مر الزمن، بحيث يشمل نقاط بيانات جديدة ضرورية لإنجاز المؤشر العالمي للقدرة التنافسية ومؤشرات أخرى للمنتدى.

وتعمل شبكة المنتدى للتنافسية والقياس المرجعي بشكل وثيق مع أكثر من 160 معهداً شريكاً تشرف على الاستطلاع في بلدانها / أقاليمها. ويتم اختيارها وفقاً لقدرتها على الوصول إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في الأعمال التجارية ولفهمها لبيئة الأعمال الوطنية والتزامها بأبحاث حول التنافسية. وهذه المعاهد الشريكة، في أغلبها، أقسام ذائعة الصيت مختصة في علوم الاقتصاد وجزء من الجامعات الوطنية أو المعاهد المستقلة للأبحاث أو منظمات تعمل في قطاع الأعمال. وتجري الاستطلاعات بموجب توجيهات مفصلة ترمي إلى جمع عينة مُرتبة حسب قطاع الأنشطة وحجم الشركة. وتتم مراجعة عملية إجراء الاستطلاع سنوياً. كما تخضع للمراجعة الخارجية بشكل سنوي، حيث خضعت للمراجعة في عامي 2008 و2012 من قبل شركة استشارية معروفة ذات اختصاص في الاستطلاعات. يرجى الاطلاع على الفصل 1.3 من التقرير العالمي للقدرة التنافسية 2013 - 2014 للحصول على المزيد من التفاصيل. [www.weforum.org/gcr](http://www.weforum.org/gcr)

### الأسئلة المتعلقة بالفساد

طُرح السؤالان التاليان على المشاركين في استطلاع الرأي:

(على مقياس يتراوح بين 1 و7 حيث النقطة 1 تعني شائع جداً والنقطة 7 تعني بأنه غير موجود نهائياً).

"في بلدكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات في دفع رشى أو مبالغ إضافية غير موثقة مرتبطة بما يلي:

أ) الاستيراد والتصدير .

ب) المرافق العامة.

ج) دفع الضرائب السنوية.

د) منح العقود والتراخيص العمومية.

هـ) السعي للحصول على أحكام قضائية مفضلة.

(على مقياس يتراوح بين 1 و7، حيث تشير النقطة 1 إلى الانتشار الواسع ، والنقطة 7 إلى الغياب التام لتلك الممارسات).

"في بلدكم. إلى أي مدى تنتشر ممارسات تحويل الأموال العامة إلى الشركات أو الأفراد أو المجموعات بسبب الفساد؟"

## الدرجات

يُمنح المشارك في الاستطلاع درجة لكل سؤال على مقياس يتراوح بين 1 و7.

يتم احتساب نتائج النقاط من أ) إلى هـ) من السؤال الأول لوضع درجة واحدة. ثم تُحتسب نتيجة السؤالين في مجموعة واحدة لإعطاء درجة لكل بلد / إقليم.

## البلدان الخاضعة للتقييم

سجلت نسخة العام 2019 من الاستطلاع آراء 14,303 من المسؤولين التنفيذيين في 126 اقتصاداً وما بين شباط/فبراير وتموز/يوليو 2020.

وأجري الاستطلاع في كل بلد / إقليم بموجب توجيهات العينة، وبالتالي تم على نحو يتسق مع كل أنحاء العام في نفس العام. وبسبب القيود المتصلة بكوفيد-19 في الوقت الذي أُجري فيه المسح، فإن هذه النسخة منه أُجريت بشكل رئيسي على الإنترنت.

## المعلومات المتاحة

يجري المنتدى الاستطلاع السنوي على امتداد أكثر من 30 عاماً. وتم جمع بيانات عام 2020 في مسح أُجري خلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وتموز/يوليو 2020. ونفس البيانات المصنفة متاحة في ملحق التقرير العالمي عن القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بحسابات مؤشر مدركات الفساد، لعام 2020، تُتاح البيانات

المُصنفة على المستوى الجزئي من استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين لمنظمة الشفافية الدولية عن طريق المنتدى. وفيما يلي رابط تقرير التنافسية العالمية للعام 2020:

[https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf](https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf)

## 12. مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة 2021

الرمز: WJP

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء

مصدر البيانات: المشروع العالمي للعدالة

المشروع العالمي للعدالة هو منظمة مستقلة غير ربحية، تعمل على تعزيز سيادة القانون لتنمية المجتمعات من حيث الفرص والتكافؤ. تُكرس جهود المشروع متعدد الجنسيات والتخصصات لوضع برامج عملية دعماً لسيادة القانون في سائر أنحاء العالم. ويستند عمل المشروع الى ركيزتين متكاملتين: سيادة القانون هي أساس قيام المجتمعات على الفرص والتكافؤ، والتعاون متعدد التخصصات هو أنجع السبل لإحراز التقدم في تدعيم سيادة القانون.

ويمثل مؤشر سيادة القانون التابع للمشروع الأداة التقييمية التي وضعها المشروع لطرح صورة مفصلة وشاملة لمدى التزام البلدان / الأقاليم بسيادة القانون في الممارسة العملية. ويعرض المؤشر معلومات مفصلة وبيانات أصلية تتعلق بأبعاد سيادة القانون، والتي من شأنها أن تمكّن أصحاب المصلحة من تقييم التزام بلد ما بسيادة القانون في الممارسة العملية، والتعرف على مواطن القوة والضعف في بلد ما مقارنة مع بلدان أخرى تمر في نفس الظروف، إضافة الى تتبع التغيرات التي تطرأ على مر الزمن.

وتعتبر تصنيفات ودرجات المؤشر نتاج عملية تجميع البيانات وتصنيفها بشكل محكم. ويتمخض البيانات عن استطلاع عام للرأي العام في العالم واستبيانات تفصيلية موجهة للخبراء المحليين (محترفين أو أكاديميون من داخل البلاد ممن يتمتعون بخبرة في مجال القانون المدني والتجاري والعدالة الجنائية وقانون العمل والصحة العامة).

الأسئلة المتعلقة بالفساد

المؤشر 2: غياب الفساد

يُطرح ما مجموعه 53 سؤالاً على الخبراء حول مدى استخدام المسؤولين الحكوميين للوظائف العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. وتخص هذه الأسئلة مجموعة متنوعة من القطاعات الحكومية، بما فيها منظومة الصحة العامة والهيئات التنظيمية والشرطة والمحاكم.

تُصنف الأسئلة الفردية وفقاً لأربعة مؤشرات فرعية:

- 1.2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 2.2 المسؤولون الحكوميون في السلطة القضائية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 3.2 المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 4.2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التشريعية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

أُخذت الدرجات التي قدمها الخبراء في حسابات مؤشر مدركات الفساد فقط. وبعدها جرى جمع المؤشرات الفرعية الأربعة للتوصل إلى درجة واحدة.

## الدرجات

تُسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من أدنى درجة وهي 0 إلى أعلى درجة وهي 1.

لمزيد من المعلومات، انظر أحدث تقارير المشروع العالمي للعدالة على الموقع:

<https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP-INDEX-21.pdf>

## البلدان الخاضعة للتقييم

أُسندت درجات لـ 139 بلداً في مؤشر سيادة القانون للعام 2021. وتعود زيادة التغطية إلى تضمين، وهاييتي، وإيرلندا، ولايتيا، وليتوانيا، ولوكسمبورغ، ومالطا، وباراغواي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية سلوفاكيا والسودان في آخر جهد لجمع البيانات.

وُضع هذا المؤشر عن قصد للتطبيق في البلدان التي تشهد نُظماً اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة للغاية.

## المعلومات المتاحة

صدرت النسخة الأولى عام 2010، مع تعديل طفيف في المنهجية والبلدان الخاضعة للتقييم. وتم تجميع البيانات المستخدمة لحساب هذا المؤشر في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وأيار/مايو 2021 من خلال مسح شمل أكثر من 4,200 خبير.

وتتوفر بيانات المؤشر للعموم على الإنترنت في الرابط التالي:

<https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/factors/2021>

وبالنظر إلى أن مؤشر مدركات الفساد يأخذ في الاعتبار إجابات الخبراء من مسح المشروع العالمي للعدالة، تمنح منظمة الشفافية الدولية إمكانية الوصول إلى إجابات الخبراء غير المصنفة وغير المتاحة للعموم.

### 13. مشروع أنماط الديمقراطية 2021

الرمز: VDEM

سنة الإصدار: 2021

نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء

مصدر البيانات: جامعة Gothenburg ومعهد V-Dem وجامعة Notre Dame.

مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) هو نهج جديد يرمي إلى وضع مفهوم واضح للديمقراطية وإلى قياسها. ويقدم هذا المشروع مجموعة بيانات مصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية بصفته منظومة حكم لا تقتصر على مجرد وجود الانتخابات. ويميز مشروع V-Dem بين سبعة مبادئ سامية للديمقراطية: المبادئ الانتخابية، والليبرالية، والتشاركية، والتداولية المكرسة للمساواة وللأغلبية وللتوافق، ويجمع بيانات لقياس تلك المبادئ.

ويمثل هذا المشروع التعاون بين أكثر من 3,000 خبير في سائر أنحاء العالم ويشارك في استضافته قسم العلوم السياسية في جامعة Gothenburg في السويد ومعهد Kellogg في جامعة Notre Dame في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتعاون مع 4 محققين رئيسيين و15 مدير مشروع يتحملون مسؤوليات خاصة في المناطق التي تواجه مشاكل، وأكثر من 30 مديراً إقليمياً و170 منسقاً قُطرياً ومساعدين في إجراء الأبحاث و2,500 خبير قُطري. ويعتبر مشروع V-Dem أحد أكبر مشاريع جمع بيانات العلوم الاجتماعية المرتكزة إلى البحث.

ومنذ نيسان/أبريل 2021، أصبحت قاعدة بيانات V-Dem تحتوي على أكثر من 28 مليون نقطة معلومات تغطي 202 بلداً من 1,789 إلى 2019 مع تحديث سنوي سيُجرى في حوالي نيسان/أبريل من كل عام.

#### الأسئلة المتعلقة بالفساد

سؤال: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ (v2x\_corr)

يسري اتجاه مؤشر الفساد في مشروع V-Dem من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً (خلافاً لمتغيرات المشروع الأخرى التي عادة ما يكون مسارها من الأقل ديمقراطية إلى الأكثر ديمقراطية)، ويشمل مؤشر الفساد مقاييس ستة أنواع مختلفة من الفساد تشمل مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي، ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي المجال التنفيذي، يميز المقياس أيضاً بين الفساد المتعلق في معظم

الأحيان بالرشوة والفساد الناجم عن الاختلاس. وفي النهاية، يميز بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية (على مستوى الحكام / الحكومات) وفي القطاع العام بصفة عامة. وبهذا، تقيس المعايير مختلف أنواع الفساد الذي يمكن تمييزه: الصغير، والكبير، والرشوة، والسرقة، والفساد الهادف إلى التأثير على وضع القوانين وذلك الذي يؤثر على تنفيذها.

التجميع: يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط أ) مؤشر فساد القطاع العام ب) مؤشر فساد السلطة التنفيذية ج) مؤشر الفساد في السلطة التشريعية د) مؤشر الفساد في السلطة القضائية، أي يتم تقدير وزن هذه الجوانب الحكومية الأربعة بنفس القدر في نتائج المؤشر.

## الدرجات

تسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من 0 (أدنى مستوى للفساد) الى 1 (أعلى مستوى للفساد).

## البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت درجات لـ 179 بلداً في تحديث عام 2021 المستخدم في حساب مؤشر مدركات الفساد.

يعتمد معهد V-Dem على الخبرة النظرية والمنهجية لفريقه حول العالم لاستخراج البيانات بأكثر الطرق موضوعية وموثوقة. ويستند حوالي نصف المؤشرات في مجموعة بيانات V-Dem إلى معلومات واقعية يمكن الحصول عليها من الوثائق الرسمية مثل الدستور والمحاضر الحكومية. وبالنسبة لبقية المعلومات فهي تقييمات ذاتية حول مواضيع مثل الديمقراطية وممارسات الحكم والامتثال للقواعد القانونية. وفي هذه القضايا، يقدم خمسة خبراء درجاتهم للبلاد وللمواضيع المختلفة والحقبة الزمنية التي يجمعون المعلومات عنها.

ولمعالجة التباين في إسناد الدرجات، يعمل معهد V-Dem بشكل وثيق مع مختصين في المنهجيات البحثية في العلوم الاجتماعية، وقد طور مقياساً من أعلى طراز على النظرية الافتراضية والذي يعالج الى أقصى حد ممكن هامش الخطأ في التقييم وما يمكن أن يشوب القابلية للمقارنة بين البلدان على مر الزمن. كما يعرض مشروع معهد V-Dem أيضاً التقديرات لأعلى وأدنى نقطة، والتي تمثل مجموعة من القيم المحتملة لملاحظة معينة. وفي حال عدم تداخل نطاق ملاحظتين، فإن ذلك يعني أن هناك ثقة نسبية بوجود فارق كبير بينهما. ويختبر معهد V-Dem باستمرار تقنيات جديدة ويطلب التعليقات من الخبراء المختصين في المجال. وعليه، فإن V-Dem في طليعة تطوير طرائق جديدة محسنة، كما يستند الى الخبرة الأكاديمية للفريق لتطوير تقنيات مستتيرة نظرياً لتجميع المؤشرات في مؤشرات متوسطة وعالية المستوى.

## المعلومات المتاحة

يمكن للجمهور الاطلاع على بيانات معهد V-Dem في الرابط التالي:

<https://www.v-dem.net/en/data/data/v-dem-dataset-v111/>

ويمكن الاطلاع على كتاب التقييم في الرابط التالي:

<https://www.v-dem.net/en/data/reference-material-v11/>